S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/188
4 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومتي، وبصدد نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1997/148)، أتشرف بإبلاغكم ما يلي:

تغدو الحالة أكثر تقلبا وتوترا بشكل مطرد عشية إجراء الانتخابات في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وسبب ذلك هو عدم انتظام الحكومة الكرواتية في تنفيذها لالتزاماتها بموجب الاتفاق الأساسي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والبيانات الرئاسية، وما قدمته شفهيا من ضمانات لرئيس الإدارة الانتقالية، وما قدمته من تعهدات في خطاب النوايا الموجه منها في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بل واستخفافها الصريح بذلك كله. وذلك لا يعطي مبررا كبيرا للصرب المحليين للاعتقاد بأن كرواتيا على استعداد لدمج المنطقة وفقا لأحكام النصوص السالفة الذكر، ويؤدي بهم الى ترك المنطقة بأعداد متزايدة.

وفيما يتعلق بالانتخابات القادمة، التي هي محور الاتفاق الأساسي، فقد أيدت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دائما ما يراه مجلس الأمن من أن تنظيم هذه الانتخابات وإجراءها هو مسؤولية الادارة الانتقالية وإنها ينبغي أن تكون مرهونة بتقييم للموقف يفيد بأن الظروف قد تهيأت لأن تصبح انتخابات حرة ونزيهة.

ولن يكون من اللائق بمجلس الأمن أن يضغط على الصرب المحليين لاستيفاء الوثائق اللازمة للانتخابات والاشتراك على نحو تام فيها في حين يقول الأمين العام في تقريره إن إصدار الحكومة الكرواتية للوثائق غير منتظم وغير متسق. ويمضي الأمين العام فيقول "ويؤدي الإزعاج النفسي من الجانب الكرواتي في شكل دعاية يشترك فيها التليفزيون ووسائط الإعلام الأخرى، والمكالمات الهاتفية وبريد الكراهية الى تقويض الثقة" لدى الصرب المحليين. كذلك ذكرت السيدة اليزابيث رين، المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان والمعنية بحالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة أن الحكومة الكرواتية لا تقوم بإصدار الوثائق اللازمة للصرب المحليين، في حين يحذر كثير من المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان من أن المكاتب الكرواتية في المنطقة تعطل عمدا إصدار تلك الوثائق.

040397 040397 97-05728

9705728

ومما يبعث على القلق بشكل خاص أن حقوق نحو ٥٠٠ ٠٠٠ صربي من كرايينا وسلافونيا الغربية، منهم ٣٥٠ ٠٠٠ وجدوا ملجأ في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يجري تجاهلها كلية، وأن مجلس الأمن لم يلزم كرواتيا بأن تسمح لهم بالمشاركة في عملية الانتخابات أيضا. ومن المؤكد أنه يصعب تفسير هذا النهج الذي يتخذه مجلس الأمن إزاء هذه المسألة، على ضوء البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧ (A/52/78-S/1997/133، المرفق) والذي جاء فيه "يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أيضا على حق اللاجئين الصرب من كرواتيا المقيمين حاليا في البلدان المجاورة في الحصول على حقوق المواطنة، والعودة المأمونة والمشاركة في الانتخابات المقبلة". ويؤيد هذا الموقف السيد بيتر غالبريث سفير الولايات المتحدة في كرواتيا الذي قال مؤخرا إن السلطات الكرواتية ترتكب خطأ جسيما بعدم سماحها بعودة الصرب الذين كانوا يقيمون في كرواتيا.

وتفرض كرواتيا عقبات إدارية عديدة على عودة اللاجئين الصرب، سواء في مكتبها في زغرب أو في سفارتها في بلغراد. وذلك يبرهن، بما لا يدع مجالا للشك، على أن كرواتيا تتعهد بشيء بينما تفعل في الحقيقة عكسه تماما. وهذه السياسة لا تحول فحسب دون عودة الصرب الى ديار أجدادهم، بل تمارس أيضا ضغطا على الصرب المتبقين في سلافونيا الشرقية حتى يغادروا المنطقة.

وتكمن دواعي قلق الصرب والسبب الجذري لرحيلهم المتزايد من سلافونيا الشرقية في التصور العام الذي مؤداه أن ما تعتزمه سلطات زغرب وما تهدف إليه في النهاية هو تطهير كرواتيا عرقيا من الصرب. ومسألة ثقة الصرب في سلافونيا الشرقية مرتبطة ارتباطا لا انفصام له بسياسة وممارسة كرواتيا تجاه سكانها الصرب الذين أكرهوا على الفرار من وطنهم. ولكي تكسب كرواتيا ثقة الصرب المحليين يجب عليها أن تكفل بصورة فعالة عودة اللاجئين الصرب من سائر أنحاء كرواتيا وأن تسمح لهم بالاشتراك في الانتخابات المحلية. وإن محاولات ستر السبب الحقيقي لتدهور الحالة في المنطقة وتحويل المسؤولية عن ذلك الى بعض عناصر الطائفة الصربية، الذين يزعم أنهم يخلقون جوا من التشكك، هي محاولات خاطئة وغير مجدية. وهذا الموقف لن يؤدي إلا الى تشجيع كرواتيا على مواصلة سياستها ذات الوجهين.

وبناء على ما تقدم، ومع أخذ التوتر المتزايد في المنطقة في الاعتبار، وهو التوتر الناجم عن فشل حكومة كرواتيا في كسب ثقة صرب المنطقة الضرورية واستمرار مقاومة كرواتيا لقبول عودة عدد كبير من اللاجئين، يصبح لزاما على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا ملائما، إذ أن ما ثبت حتى الآن هو أن البيانات الرئاسية، للأسف، أقل من أن تكون فعالة.

وينبغي لقرار مجلس الأمن أن يتضمن العناصر التالية:

(أ) أن يطلب الى كرواتيا قبول المطالب الوجيهة للصرب المحليين بشأن الهيكل الإداري للمنطقة، ومنع تجزئة الطائفة الصربية وضمان حمايتها الدائمة ومشاركتها الفعالة في إدارة المنطقة في المستقبل؛

(ب) أن يطلب مجلس الأمن الى حكومة كرواتيا تطبيق قانون العفو بنزاهة وبشكل متسق على جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها. وينبغي منع كرواتيا من مواصلة سياستها المتمثلة في تخويف السكان الصرب؛

(ج) أن يبين مجلس الأمن بوضوح تام أن عملية تنظيم وإجراء انتخابات محلية في المنطقة إنما هي من اختصاص الإدارة الانتقالية وحدها وليس لكرواتيا عليها نفوذ سواء مباشر أو غير مباشر؛

(د) أن يكفل مدير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية مراقبة مباشرة لعملية إصدار الوثائق اللازمة للانتخابات، وكذلك مراقبة جميع البيانات الإحصائية ذات الأهمية الحيوية لتقييم الحالة بما يفيد بأن الظروف قد تهيأت لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

(هـ) مطالبة كرواتيا بأن تصدر على وجه الاستعجال وثائق الانتخابات ذات الصلة لجميع الصرب القادمين من كرواتيا، سواء المقيمين في المنطقة أو اللاجئين والمشردين الذين وجدوا ملجأ إما في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو جمهورية صربسكا أو في بلدان أخرى في أوروبا؛

(و) يجب التقيد بمبدأ أن إجراء الانتخابات يتوقف على تقييم للظروف يفيد بأنها قد تهيأت لتكون الانتخابات حرة ونزيهة؛

(ز) التأكيد من جديد على حق اللاجئين الصرب من كرواتيا في الاشتراك في الانتخابات. وينبغي أن يطلب إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية أن تقدم المساعدة السوقية وغيرها، كما جرى في البوسنة والهرسك؛

(ح) أن تسمح كرواتيا لجميع اللاجئين والمشردين بحرية العودة بسلام تحت إشراف المنظمات الدولية المختصة، وفي مقدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

(ط) أن يطلب مجلس الأمن الى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة أن تنشئ شبكة رصد ملائمة ودائمة لسلافونيا الشرقية وكراجينا وسلافونيا الغربية والمناطق الأخرى في كرواتيا التي كان الصرب يعيشون فيها والتي يتوقع عودتهم إليها بأعداد كبيرة.

ونحن نتوقع أن مجلس الأمن، باتخاذه هذا القرار، سيمارس تأثيرا أكثر فعالية على كرواتيا كيما تنفذ، على نحو متسق وكامل وخاضع لمراقبة مجلس الأمن، الالتزامات التي تعهدت بها منفردة، في خطاب النوايا المقدم منها أو التي تعهدت بها شفويا لمدير الإدارة الانتقالية، أو التزمت بها بموجب الاتفاق الأساسي، والقرارات ذات الصلة، والمقررات الأخرى لمجلس الأمن.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت

- - - - -